اليهودية في اوروبا الشرقية، مصحوبة بصعود نجم النازية في اوروبا وتفشي تعاليمها العنصرية، الامر الذي زاد في تدهور الاوضاع الاقتصادية لاعداد كبيرة من اليهود، وأدى، بالتالي، الى تنشيط حركة الهجرة اليهودية، في وقت كانت الولايات المتحدة الاميركية تشدد على قيود الهجرة اليها، وبقي الباب الفلسطيني الوحيد، بحكم الانتداب، المفتوح، رسمياً، للهجرة اليهودية. واذا كانت الهجرة الرابعة الناجمة عن أزمة الطبقة المتوسطة اليهودية في بولونيا خففت من كرب البيشوف اليهودي، فان موجة الهجرة الخامسة التي حملت معها شريحة برجوازية ميسورة، لم تجلب الخير للبيشوف اليهودي فقط، وانما، ايضاً، صلّبت عوده تجاه المعركة الحاسمة في الجزء الثاني من الثلاثينات حول الطابع المستقبلي لفلسطين. ولاحظ المؤلف ذلك بقوله: «... واتضح ان سنة ١٩٣٣ [صعود النازية الى الحكم] التي جرّت الكوارث على اليهود في اوروبا كانت بداية مرحلة من الازدهار بالنسبة الى الصهيونية» (ص ٢٦٥)؛ ذلك ان نجاح المشروع الصهيوني، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، مرهون، في الاساس، بالأزمات التي تعصف بالتجمعات اليهودية خارج فلسطين؛ فكلما ازدادت اوضاع اليهود سوءاً، استبشر القائمون على المشروع خيراً؛ وكلما ازدادت اوضاع اليهود خيراً، تلاشت آمال القائمين عليه بالنجاح.

اسفرت موجة الهجرة الخامسة، التي انتهت باندلاع الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩، عن زيادة كبيرة في عدد اليهود في فلسطين بلغت نسبة ٢٥٥ بالمئة. فقد تضخم التجمع الاستيطاني، وارتفع تعداد افراده من ١٧٤ ألفاً العام ١٩٣١ الى ٤٤٥ ألفاً العام ١٩٣٩ (ص ٢٦٤). وتوسع، بشكل ملحوظ، في الاستيلاء على الاراضي؛ اذ بلغ مجموع ما تم حيازته، خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦، نحو ٣٣٤ ألف دونم، اضافة الى ١١٠ آلاف دونم من الاراضي قدمتها سلطات الانتداب الى القائمين على مشروع «الوطن القومي اليهودي». وكان لاتفاقية «النقل» (هعفراه) بين الحركة الصهيونية والسلطات النازية فضل في حيازة مزيد من الاراضي الفلسطينية (ص ٢٧٩). الى ذلك، ارتفعت وتيرة الاستيطان. فقد تمت، خلال العام ١٩٣٢، اقامة ١٢ مستوطنة، وفي العام ١٩٣٣ اقيمت ٢٣ مستوطنة، وفي العام ١٩٣٤ اقيمت ثمان مستوطنات، وفي ١٩٣٥ اقيمت عشر مستوطنات. وبذلك تمت، خلال السنوات الاربع هذه، اقامة ٥٣ مستوطنة، لتضاف الى ١٠١ مستوطنة كانت اقيمت خلال الخمسين سنة الماضية، وليصبح التجمع الاستيطاني الصهيوني يمتلك ١٥٤ مستوطنة تشكل ـ حسب المؤلف ـ «... بسكانها، وأراضيها، اساساً صلباً للتجمع اليهودي في فلسطين» (ص ٢٨١).

ويبدو ان اطماع الحركة الصهيونية وصلت، في هذه الفترة، الى الدرجة التي حاولت فيها الوكالة اليهودية حيازة اراض في شرق الاردن، بهدف توسيع حدود «الوطن القومي اليهودي». بيد ان محاولات الاستملاك هذه لم تسفر عن نجاحات تذكر، وان كانت الوكالة اليهودية تمكنت من استئجار ٧٠ ألف دونم في غور الكبد، وفق اتفاق مع الامير عبدالله (الملك فيما بعد) انتهى سريان مفعوله العام ١٩٣٩ (ص ٣١٥ ـ ٣١٧).

الى جانب ذلك، سلط المؤلف الضوء على العلاقات الصهيونية ـ النازية، وتوصل الطرفين الى اتفاقية الهعفراه (ص ٢٦٧ ـ ٢٧٥)، وعلى الاوضاع الداخلية، واشتداد التنافس على بسط النفوذ على البيشوف اليهودي بين المعسكرين الاساسيين، العمالي والتصحيحي، والذي شكل اغتيال ارلوزوروف، رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، العام ١٩٣٣ (ص ٢٦٥)، واتساع الهوة بين المنظمتين الهاغاناه والهاغاناه «ب» (ص ٣٠٩ ـ ٣١١)، وخروج الحزب التصحيحي من المنظمة الصهيونية، واقامته منظمة صهيونية جديدة خاصة به العام ١٩٣٥ (ص ٣٠٠ ـ ٣٠١)، معالم ومظاهر لاحتدام هذا التنافس. بيد ان التنافس الاكبر والاخطر، هو الصراع المرير الذي ستشهده الساحة الفلسطينية بين طرفي «المثلث»: العرب الفلسطينيون، من جهة، والسلطة الاستعمارية البريطانية والتجمع الاستيطاني الصهيوني، في الجهة المقابلة، حول الطابع المستقبلي لفلسطين.

وهنا ينتقل المؤلف الى آخر فصل في كتابه وهو الفصل السادس، ويحمل عنوان «الثورة العربية الكبرى في فلسطين، الخروج الى ما وراء السياج (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)».

تفاقم الخطر وتراكمات عدائية

كان من نتيجة تفاقم خطورة نمو «الوطن القومي اليهودي»، في شتى الميادين، ونتيجة تراكمات عدائية عدة قام بها الجانبان، الصهيوني والبريطاني، ان تعمق الشعور لدى الفلسطينيين بعظم الخطر الداهم على وجودهم،